

لائحة بشأن النظام

الإداري والمضامني

اجتماعية

٢٧١

P
3
C

قانون

بشأن النظام الإدارى والقضائى

لمحافظات

سينا والصحارى الشرقية والغربية والجنوبية

المطبعة الأميرية بالقاهرة

—
١٩١٧٠

قانون بشأن النظام الإدارى والقضائى لمحافظات سيناء والصحارى الشرقية والغربية والجنوبية

الباب الأول - فى سريان القانون

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على جميع محافظات
سيناء والصحارى الشرقية والغربية والجنوبية .

الباب الثانى - فى النظام الإدارى

٢ - تبقى إدارة محافظة سيناء ومحافظات الصحارى الشرقية
والغربية والجنوبية تابعة للحاكم العسكرى لمصلحة أقسام الحدود
دون غيره وعليه أن يعين ضباطا بلبس محافظ يكونون مسؤولين عن
إدارة جميع المحافظات .

٣ - يكون المحافظ داخل حدود هذه المحافظة السلطة
الإدارية العليا .

٤ - للحاكم العسكرى أن يصدر أوامر لحفظ النظام والأمن
العام وينشر هذه الأوامر فى الأوامر العمومية ويجوز أن يجعل
سرياتها قاصرا على جزء من المحافظة فقط كما يجوز أن يقرر عقوبتي

الحبس والغرامة لما يقع مخالفا لأحكامها بحيث لا تزيد مدة الحبس عن ثلاثة شهور ولا أن يزيد مقدار الغرامة عن عشرة جنيهات
مصرية .

الباب الثالث — فى النظام القضائى واختصاص المحاكم

٥ — يعين الحاكم العسكرى من بين الضباط المكلفين بإدارة المحافظات ضباطا قضائيين يناط بهم القيام بالأعمال الآتية .

٦ — تنشأ فى محافظات سينا والصحارى الشرقية والغربية والجنوبية ثلاثة أنواع من المحاكم كالآتى :

(١) محاكم جزئية تشكل كل منها من ضباط قضائى بصفة رئيس ومن مستشارين .

(ب) محاكم خصوصية تشكل كل منها من المحافظ أو من ضباط قضائى يتدرب بمعرفته بصفة رئيس ومن ثلاثة مستشارين .

(ج) محكمة عليا تشكل من المحافظ أو من ضباط قضائى يتدرب بمعرفته بصفة رئيس ومن اثنين من الضباط القضائيين بصفة أعضاء ومن خمسة مستشارين .

٧ — وفي الأحوال التي لا يمكن فيها تطبيق العرف والعوائد المحلية فيجوز للمحافظ أو الضابط القضائي المنتدب بمعرفته أن يأمر بتشكيل المحكمة بدون مستشارين .

٨ — يحظر المحافظ في كل سنة كشفا بأسماء مستشارين ينتخبون من بين أعيان كل جهة وينتخب المستشارون في كل قضية من الكشف المذكور بمعرفة المحافظ أو يؤذن الرئيس بذلك .

لا ينتخب أكثر من مستشار واحد في قضايا المحاكم الخصوصية ولا أكثر من اثنين في قضايا المحكمة العليا من قبيلة كل خصم .

٩ — يكون للمستشارين رأى استشارى فقط ويجب تدوين آرائهم فقط في محضر الجلسة ولهم في جميع الأحوال أن يوجهوا بواسطة الرئيس أسئلة الى الشهود أو الى المتهم .

١٠ — للتصوم في جميع الأحوال الحق في رد واحد أو أكثر من المستشارين وإذا رأى الرئيس قبول أسباب الرد بعد أخذ رأى أعضاء المحكمة والمستشارين الذين لم يطلب ردهم وجب عليه تعيين مستشارين خلفهم بالطريقة المنصوص عنها في المادة الثامنة .

١١ — المحاكم الجزئية غير مختصة بالنظر في الجرائم التي يعدها القانون جنايات والمحاكم الخصوصية غير مختصة بالنظر في الجرائم التي يعاقب عليها القانون بعقوبة الاعدام أو بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وما عدا ذلك فجميع المحاكم مختصة بدون قيد بالنظر في كل جريمة ترتكب داخل حدود محافظات سيناء والصالحى الشرقية والغربية والجنوبية وتكون واردة في قانون العقوبات أو في هذا القانون أو في أى أمر عمومى يصدره الحاكم العسكرى بحسب السلطة الممنوحة له فى المادة الرابعة من هذا القانون .

١٢ — للحكمة أن تجازى بالعقوبة المنصوص عنها قانونا أو بأى عقوبة أقل منها عن كل جريمة من الجرائم المختصة بالفصل فيها انما لا يجوز للحكمة الجزئية أن تحكم بالحبس لأزيد من ثلاثة شهور أو بغرامة تزيد عن عشرة جنيهات مصرية كما أنه لا يجوز للحكمة الخصوصية أن تحكم بالحبس لمدة أزيد من ثلاث سنين أو بغرامة تزيد عن مائة جنيه مصرية .

١٣ — يجوز للحكمة اذا طلب الخصوم أو أغلبية المستشارين الحكم بالعقوبات التى يقضى بها العرف والعوائد المحلية الثابتة بدلا من العقوبات التى يجوز لها الحكم فيها بمقتضى المادة السابعة إلا اذا كان ما تمضى به العوائد المذكورة مخالفا للعدالة أو الذمة .

في التحقيق وفي الاجراءات التي تتبع في المواد الجنائية

١٤ — اذا علم ضابط قضائي سواء من بلاغ قدم له أو خلافه وقوع جريمة فعليه أن يشرع في اجراءات التحقيق التي يرى لزومها وله بنوع خاص أن يأمر بتفتيش المنازل وأن يسمع شهادة كل شخص يرى فائدة في سماع شهادته وله أن يحضر أمامه كل شخص توجد قرائن قوية على اتهامه ليسمع أقواله .

١٥ — اذا ظهر للضابط أن ما أبداه المتهم غير مثبت لبراءته جاز له أن يبقيه محبوسا لمدة لا تزيد عن شهر واحد إلا باذن من المحافظ ولا عن ثلاثة شهور إلا باذن من الحاكم العسكري .

١٦ — اذا رأى الضابط القضائي بعد التحقيق أن لا وجه لاقامة الدعوى يجب الافراج عن المتهم فوراً .

واذا وجد وجهاً لاقامتها وكانت الجريمة قليلة الأهمية وجب عليه أن يحيلها على المحكمة الجزئية . أما اذا كانت الجريمة ذات أهمية ورأى أن العقوبات التي يجوز للمحكمة الجزئية الحكم فيها غير كافية وجب عليه إحالة القضية على المحافظ لتنظر بمعرفة إحدى المحكمين العاليتين مع ملاحظة ما نص عنه في المادة ١١ .

١٧ — الاجراءات التي تتبع أمام المحاكم وهي متعقدة بصفة محاكم جنائية تكون كالمردون في قانون الأحكام العسكرية سنة ١٨٩٣ .

في اختصاص المحاكم في المواد المدنية

١٨ — يكون للمحاكم المشكلة بمقتضى هذا القانون اختصاص.

في القضايا المدنية والتجارية بالكيفية الآتية :

(أ) يكون للمحكمة الجزئية أن تحكم في كل دعوى مدنية أو تجارية لا تتجاوز قيمة المدعى به فيها عشرين جنيها مصريا .

(ب) يكون للمحكمة الخصوصية أن تحكم في كل دعوى مدنية أو تجارية لا تتجاوز قيمة المدعى به فيها عن مائة جنية مصرى .

(ج) يكون للمحكمة العليا أن تحكم في كل دعوى مدنية أو تجارية مهما كانت قيمة المدعى به فيها .

(د) ويجوز في جميع الأحوال رفع الدعاوى باتفاق الخصوم الى محكمة يكون نصاب اختصاصها أقل من قيمة المدعى به .

(هـ) وإذا رفعت أمام إحدى المحاكم الخصوصية أو أمام المحكمة العليا دعوى هي من اختصاص محكمة أدنى جاز للمحافظة أو الضابط النائب عنه من تلقاء نفسه إحالة الخصوم على المحكمة الأدنى .

١٩ — تحكم المحاكم في المواد المدنية والتجارية بمقتضى قواعد

المعدل والقانون الطبيعى مع مراعاة مالا يخالفها من العوائد المحلية النابتة .

في الشهود

٢٠ — لكل ضابط قضائي أن يكلف بالحضور الشهود الذين يرى فائدة في سماع شهادتهم سواء كان ذلك في الدعاوى الجنائية أو الدعاوى المدنية أو التجارية .

٢١ — يكون تكليف الشهود بالحضور عن يد أشخاص يلتدبون لذلك بمعرفة الضابط القضائي وعلى الأخص لمشايع القبائل وعلى كل شيخ كلفه الضابط المذكور بتكليف شاهد بالحضور أن يحضره أمامه في الميعاد الذي حدده لذلك فإذا أهمل جوزى بغرامة لا تقل عن أربعة جنيهات مصرية .

٢٢ — وعلى الشهود أن يشهدوا بعد تأديتهم ايمين وذلك مع عدم الاخلال بما للضابط القضائي وللحاكم من الحق في سماع أقوال أى شخص بدون حلف اليمين إذا رأى فائدة في ذلك .

٢٣ — اذا تخلف شاهد عن الحضور بعد تكليفه بذلك قانونا أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة جاز الحكم عليه حكما لا يستأنف بغرامة لا تتجاوز أربعة جنيهات مصرية .

فإذا حضر بعد ذلك وأبدى عذرا مقبولا عوفي من الغرامة .

في طرق الطعن في الأحكام

٢٤ — يجوز للمحافظ في جميع الأحوال من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أحد الخصوم في خلال السبعة الأيام التالية لصدور الحكم أن يلغى أو يعدل أى حكم صادر من محكمة جزئية في قضية جنائية ويجوز له في المواد المدنية أو التجارية بناء على طلب أحد الخصوم في خلال الثلاثين يوما التالية لصدور الحكم أن يلغى أو يعدل أى حكم صادر من محكمة جزئية .

٢٥ — يجوز للحاكم العسكرى من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المحكوم عليه من الخصوم أن يلغى أو يخفف الأحكام الصادرة في المواد الجنائية من احدى المحكمين العاليتين المنشأتين بمقتضى هذا القانون وذلك في خلال الثلاثة شهور التالية لصدور الحكم ويقدم الطلب المذكور الى المحافظ وهو يرسله الى الحاكم العسكرى .

الأحكام الصادرة بعقوبات مقيدة للحرية التي لا تزيد مدتها عن سنتين لا تصير نهائية في أى حال من الأحوال إلا بعد تصديق الحاكم العسكرى .

في الصلح في المواد الجنائية

٢٦ — يجوز للمحكمة في أى حالة كانت عليها الدعوى أن تقبل الصلح في المواد الجنائية اذا رضى به من أضرت به الجريمة وكان

من رأى أغلب المستشارين أنه موافق للعوائد المحلية ويجب أن يصدق على قيمة الصلح من أغلبية المستشارين ومن المحكمة . ويجوز للتصوم أن يطلبوا تقديره بمعرفة المستشارين انما يجب موافقة المحكمة على هذا التقدير .

٢٧ — يجوز للحكمة في حالة قبول الصلح أن تحكم على المتهم إلا أنها تتخذ الصلح ظرفا مخففا للعقوبة ويجوز ابقاء المتهم محبوسا الى حين القيام بجميع شروط الصلح .

٢٨ — يترتب على القيام بشروط الصلح انقضاء الدعوى العمومية .

في التنفيذ

٢٩ — يكون تنفيذ الأحكام سواء كان في المواد الجنائية أو المواد المدنية أو التجارية بمعرفة المحافظ أو ضابط قضائي مندوب من قبله .

٣٠ — يجوز الاكراه البدني لتنفيذ الأحكام الصادرة بالغرامات في المواد الجنائية ويترتب على الاكراه المذكور ابراء ذمة المحكوم عليه بواقع عشرة قروش عن كل يوم قضاء في الاكراه . ولا يجوز بحال من الأحوال أن تزيد مدة الاكراه عن تسعين يوما .

٣١ — الأحكام القاضية بعقوبات مقيدة للحرية يجوز تنفيذها خارج حدود المحافظة وإذا تراءى للمحافظ تنفيذ حكم خارج حدود المحافظة وجب عليه اخبار الحاكم العسكري ليتخذ الاجراءات اللازمة لذلك .

٣٢ — يصير تنفيذ الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية بطريق المجزأ على ما للخصم المحكوم عليه من الأموال المنقولة وبيعها .
وفي حالة عدم وجود منقولات أو كانت المنقولات لا تفي لسداد الدين فيجوز حجز ومبيع جزء من عقار المدين لسداد ما يكون باقيا لديه .

٣٣ — اذا رأت المحكمة أن الخصم المحكوم عليه بالتعويضات أو بما يجب رده امتنع عن التنفيذ مع قدرته على القيام بما حكم به جاز لها مع عدم الاخلال بأحكام المادة السابقة أن تحكم عليه بالاكراه البدني الى أن يقوم بالدفع أو الرد على حسب الأحوال .
ولا يجوز بحال من الأحوال أن تزيد مدة الاكراه المذكور عن



Bibliotheca Alexandrina



0562043